مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء
Center for Strategic Studies

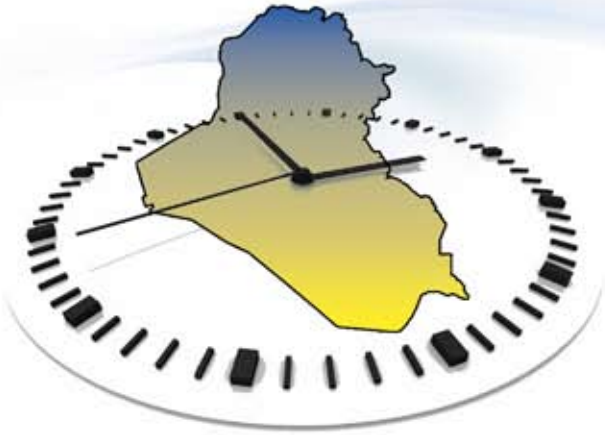

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

نشرة استراتيجية يومية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء /الأحد ٢٤-١١- ٢٠١٣ / السنة الأولى/ العدد(٤٧)

مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء

التفكير الاستراتيجي في القران الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

العراق
في مراكز الأبحاث العالمية

رئيس التحرير

المهندس عماد محمد الحسين

هيئة التحرير

د.نصر محمد علي

د. حيدر حسين آل طعمة

حيدر رضا محمد

حسين باسم عبد الأمير

لقاء حامد عباس

مؤيد جبار حسن

إعلام المركز

ليث علي شمران

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حسنين هاشم حسين

حنان محمد باقر

التدقيق اللغوي

علاء صالح عبيد

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

كردستان العظمى

ننشر في هذا العدد ترجمة ملخّصة لموضوع استراتيجي مهم له تأثير كبير على صناعة القرار الاستراتيجي العراقي، منشور في موقع «جيوبوليتيكال انفورميشن سرفيس (GIS)» للكاتب «د.ماتزي بارام» **مدير مركز دراسات العراق في جامعة حيفا بإسرائيل**، يتناول فيه بالبحث والتحليل فرص ومعوقات إقامة مشروع «كردستان العظمى»، إذ يرى بأنه إذا ما تفكك العراق ولم تحصل كردستان على عوائد النفط من بغداد فهي **ربما تجنح صوب الاستقلال**، وحتى في الوضع الحالي فإن **كردستان تتمتع بدرجة كبيرة ومتنامية من الاستقلال**، هذا التفكك، سيوفر للكرد القدرة العسكرية على ضم كركوك الغنية بالنفط، لأن الجيش العراقي الذي يسيطر عليه الشيعة سيتمركز في الجنوب، فيما ستضعف المناطق السنية في نينوى وصلاح الدين والأنبار، وتركمان كركوك لن يكون باستطاعتهم منع هذا الانضمام، ويجزم الكاتب بأن **الأزمات التي تعصف بالمنطقة قد تمهد الطريق أمام الكرد ـ القومية الأكبر غير الحائزة على استقلالها ـ للحصول على الاعتراف والاستقلال السياسي، ففي خضم الاضطراب الحاصل في الشرق الأوسط وما كان غير متوقعاً ربما أصبح ممكناً**، وان تفكك سوريا، سيدفع المناطق الكردية إلى تأسيس علاقات وثيقة مع الحكم الذاتي في كردستان العراق، ووفقاً لـ د.ماتزي، فإن كردستان العظمى إذا ما كان أكرادها جشعين، سيواجهون عداء السنة والتركمان، أما إذا حلت العقلانية، فسيتشارك الكرد والسنة والتركمان السلطة في كركوك ضمن اتفاقية مشاركة الإيرادات، أما إذا توصلت الحكومة التركية إلى اتفاقية حكم ذاتي مع أكرادها، فسيخلق ذلك **منطقتي حكم ذاتي كردية في تركيا وسوريا** متعاونتين مع بعضهما البعض، وكذلك مع كردستان العراق، **وأما بالنسبة لإيران فيرجّح الكاتب إمكانية إقامة منطقة كردية فيها مع بعض الدعم الخارجي إذا ما ضعفت الحكومة الإيرانية جراء معارضة داخلية أو هجوم خارجي**، ولاسيما أن سابقة كهذه حصلت في السابق عندما قررت جمهورية مهاباد الكردية الاستقلال عن إيران في العام ١٩٤٦بدعم من السوفييت، ويرى **أن أكثر حليف محتمل للكرد في الشرق الأوسط هي إسرائيل**،

في هذا العدد

الافتتاحية ٣

الرئيس الأمريكي يخطط
لتخصيص وقت أقل للشرق الأوسط ٥

كردستان العظمى: حقيقة أم وهم؟ ٧

استبدادية المالكي ضرورة أم اختيار؟ ١٠

العراق يتوقّع عودة قوية
للنمو في القطاع النفطي في ٢٠١٤ ..... ١٥

الشهرستاني يطالب الإقليم بتسليم الإيرادات
النفطية إلى المركز ١٦

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال
بإدارة الإعلام
Tel: (00964) 7800168889
Email:info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq
موقع النشرة على الانترنيت
kerbalacss.uokerbala.edu.iq
ضمن الموقع الالكتروني لمركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الافتتاحية

على الرغم من أن أغلبية الكرد مسلمون سنة وأكثرهم يكرهون تل أبيب، إلا ان زعيمهم **مسعود البرزاني عمل عن قرب مع الإسرائيليين وأغلبية المفكرين الكرد متعاطفين مع إسرائيل**، الأمر الذي سيفتح آفاقاً واسعة للتعاون الاقتصادي والدبلوماسي والاستخباراتي وفي مجال التنمية الزراعية والتعليم العالي، ويلاحظ أن النخبة السياسية الكردية مؤيدة للغرب، فهم يسعون إلى كسب دعم الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة، إلا ان التعاون العسكري مع الأخيرة يعتمد على واشنطن ذاتها وعلى تركيا أو مستقبل تركيا، فالكرد يمتلكون الموارد لشراء السلاح، وإذا تلقى الأتراك ضمانات بأن **كردستان العظمى السنية ستكون فاصلاً بينهم وبين إيران الشيعية والعالم العربي**، فربما ستكون أنقرة متعاطفة مع كردستان العظمى مسلحة تسليحاً خفيفاً، **وان كردستان العظمى ستكون منطقة استكشافات نفطية جذابة للشركات الكبرى**؛ حيث تُقدّر احتياطيات كردستان، عدا كركوك، بـ ٤ مليار برميل، وفي عام ٢٠١٣ أعلن الكرد أن تلك الاحتياطيات ٤٥ مليار برميل. إذا لم تستطع كردستان العظمى الوصول إلى البحر المتوسط من خلال الكرد الذين تبلغ ١٥-٢٠ ٪ في إقليم انطاكيا، لأجل استمرار استيراد وتصدير نفطهم وغازهم، فالدولة الجديدة ستبقى معتمدة على جيرانها، **لكن د.ماتزي يرشح تركيا، مرة أخرى، لتكون حليفاً محتملاً، ليس لأن أغلبية الكرد يعيشون فيها فقط، لكن بسبب العلاقات بين تركيا وكردستان العراق الودية مع وجود الاعتماد المتبادل**، وكذلك الترك من جانبهم يحتاجون النفط والغاز الذي يأتي من جنوب العراق عبر المناطق الكردية، كما أن الكرد الذين ينتفعون من عائدات النفط العراقي قادرون على دعم الاقتصاد التركي.

الرئيس الأمريكي يخطط لتخصيص وقت أقل للشرق الأوسط

الكاتب: دويل مكمانوس/كاتب في صحيفة لوس انجلس تايمز

لوس انجلس تايمز - ٢٠١٣/١٠/٣٠

ترجمة وتلخيص: مؤيد جبار

مراجعة: د. نصر محمد علي

إن الولايات المتحدة ستركز الآن على «المصالح الجوهرية» بما في ذلك الحرب على الإرهاب وأمن الامدادات النفطية، فالرئيس الأمريكي يخطط لتخصيص وقت أقل للشرق الأوسط وستتركز أجندته فيما تبقّى من ولايته على محورين، الأول: محادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية، والثاني: ملف إيران النووي، إذ تعد الولايات المتحدة استعداد إيران للتفاوض فرصة استراتيجية

يعود الكاتب إلى عامين مضت، في خضم الربيع العربي، حينما أعلن الرئيس أوباما أن تعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط يعد «أولوية قصوى» لبلاده، وان مستقبل الأمريكيين يعتمد على هذه المنطقة بسبب عوامل الاقتصاد والأمن والتاريخ والدين. ويستدرك دويل مكمانوس بأن هذا كان فيما مضى، فالسنوات التي تلت أنتجت مجموعة من الأحلام المحطمة، **فثورة مصر الديمقراطية اختطفها الإخوان والانقلاب العسكري، وليبيا تحولت إلى مسرح للفوضى، وسوريا انزلقت إلى حرب أهلية، وأوباما الحزين الحكيم، قلص طموحاته.**

في الأمم المتحدة، الشهر الماضي، **أشار أوباما إلى أن الولايات المتحدة ستركز الآن على «المصالح الجوهرية» بما فيها الحرب على الإرهاب وأمن الإمدادات النفطية، ولم تكن الديمقراطية ضمن القائمة، ولا مساعداة الثوار السوريين على إزاحة الأسد عن السلطة.** ليس هذا فقط، يضيف الكاتب، **فالرئيس الأمريكي يخطط لتخصيص وقت أقل للشرق الأوسط.** وكما قالت مستشارة الأمن القومي سوزان رايس لصحيفة نيويورك تايمز: «إننا لا يمكننا أن نستنفد ٢٤ساعة/٧ أيام في منطقة واحدة»، **هذا الكلام كأنه يشير إلى خفض مستوى الارتباط**، وهذا ما نفاه مسؤول في الإدارة.

وفي الصيف الماضي، طلب أوباما من رايس وضع قائمة من المصالح الجوهرية في الشرق الأوسط، وتشذيبها إلى أقصى حد، والبحث عن «تحركات كبيرة ذات أثر تحولي» في السنوات الثلاث المتبقية من ولاية أوباما. ويحدد الكاتب من قائمة المهام تلك نقطتين، الأولى: **محادثات السلام**

الإسرائيلية الفلسطينية على الرغم من أن جميع من في الإدارة يعلم بأنه هدف بعيد المنال. و**الثانية: الدبلوماسية النووية مع إيران** التي كانت أولوية طيلة الوقت لأن البديل الوحيد لنجاح المفاوضات هو الملالي المتسلحة بالنووي أو الحرب. على الأقل، **وبعد عدد من جولات المفاوضات مع الرئيس الإيراني الجديد ووزير خارجيته، هناك متفائلون في الإدارة الأمريكية يعدّونها فرصة استراتيجية، ليس فقط فيما يتعلق ببرنامج طهران النووي لكن لفتح علاقات طبيعية وواسعة بين إيران والغرب.**

ويرى الكاتب وجود خطأ ما في الموضوع، فأوباما على حق حين قلص من أهداف أمريكا لتتناسب مع الموارد التي هو والرأي العام الأمريكي على استعداد لتقديمها. **ورعاية الديمقراطية في العالم العربي دائماً ما كان السعي وراءها صعباً.** حتى أن دعاة الديمقراطية لم يتفاجؤوا حين خفّض الرئيس جدول أعمالهم، لأنهم شاهدوا تحول المساعدات الأمريكية من برامج المجتمع المدني إلى الأمن منذ أكثر من عام.

لكن دويل مكمانوس لا يعتقد بعدم جدوى تخفيض الاهتمام الموجه صوب الشرق الأوسط، فالمنطقة تنتج الأزمة عقب الأزمة، سواء تم إعطاؤها الاهتمام أم لا؛ فأسلحة الدمار الشامل والحروب الأهلية والإرهابيون وكذلك النفط ما زالت هناك. وفي جميع أنحاء العالم العربي – وفقاً للكاتب – امتعض الديمقراطيون من تخلي الولايات المتحدة عن قضيتهم، هناك قلق في السعودية وإسرائيل من توجه أوباما الناعم حيال إيران. أما في مصر فكلا الجانبين العسكر والإخوان قد خلصا إلى أن الرئيس الأمريكي لا يودّهما، **وفي سوريا بدأت المعارضة بترك الدعم الأمريكي والتوجه صوب معسكر الجهاديين حيث الإمدادات العسكرية الموثوقة.**

ويعتقد الكاتب أنه منذ البداية، **كان تحدي أوباما الأساسي في السياسية الخارجية هو معنى أن تكون قوة عظمى في عصر يريد فيه الأمريكيون أن ينفقوا القليل من المال ويخوضوا حروباً أقل**، نتج عنه تذبذب بين التدخل المتحمس – يد الرئيس الممدودة للعالم المسلم عام ٢٠٠٩، تأييده للربيع العربي عام ٢٠١١ – والاعتراف بالأمر الواقع. **تقلب المزاج هذا قد يكون لا مفر منه، لكنه برأي دويل مكمانوس، جعل من الصعب التنبؤ بسلوك الولايات المتحدة**، وهذا هزّ الكثير من الحلفاء الذين يجلسون على قمة أنظمة هشة. والآن أوباما ومساعدوه وضعوا الكثير من خياراتهم المتبقية في المفاوضات مع إيران، وإذا فشلت هذه المفاوضات أو حتى لو نجحت، سيكون هناك الكثير من الإصلاحات للقيام بها.

رابط المقال: http://goo.gl/qA3yG7

كردستان العظمى: حقيقة أم وهم ؟

الكاتب: د.ماتزي بارام/مدير مركز دراسات العراق في جامعة حيفا في إسرائيل
نقلاً عن موقع: جيوبوليتيكال انفورميشن سرفيس (GIS)

ترجمة وتلخيص: مؤيد جبار
مراجعة: د. نصر محمد علي

إذا ما تفكك العراق ولم تحصل كردستان على عوائد النفط من بغداد فهي ربما تجنح صوب الاستقلال، وحتى في الوضع الحالي فإن كردستان تتمتع بدرجة كبيرة ومتنامية من الاستقلال، هذا التفكك، سيوفر للكرد القدرة العسكرية على ضم كركوك الغنية بالنفط، لأن الجيش العراقي الذي يسيطر عليه الشيعة سيتمركز في الجنوب، فيما ستضعف المناطق السنية في نينوى وصلاح الدين والأنبار، وتركمان كركوك لن يكون باستطاعتهم منع هذا الانضمام

يجزم الكاتب بأن الأزمات التي تعصف بالمنطقة قد تمهد الطريق أمام الكرد – القومية الأكبر غير الحائزة على استقلالها – للحصول على الاعتراف والاستقلال السياسي، ففي خضم الاضطراب الحاصل في الشرق الأوسط وماكان غير متوقعاً ربما أصبح ممكناً.

ويتصور الكاتب أن تفكك سوريا، سيدفع المناطق الكردية إلى تأسيس علاقات وثيقة مع الحكم الذاتي في كردستان العراق. وإذا ما تفكك العراق ولم تحصل كردستان على عوائد النفط من بغداد فهي ربما تجنح صوب الاستقلال، وحتى في الوضع الحالي فإن كردستان تتمتع بدرجة كبيرة ومتنامية من الاستقلال. ومهما يكن من أمر فإن هذا التفكك سيوفر للكرد القدرة العسكرية على ضم كركوك الغنية بالنفط؛ لأن الجيش العراقي الذي يسيطر عليه الشيعة سيتمركز في الجنوب، فيما ستضعف المناطق السنية في نينوى وصلاح الدين والأنبار، وتركمان كركوك لن يكون باستطاعتهم منع هذا الانضمام.

ووفقاً لـ د.ماتزي، إن كردستان العظمى إذا ما كان أكرادها جشعين، سيواجهون عداء السنة والتركمان، أما إذا حلت العقلانية، فسيتشارك الكرد والسنة والتركمان السلطة في كركوك ضمن اتفاقية مشاركة الإيرادات.

أما إذا توصلت الحكومة التركية إلى اتفاقية حكم ذاتي مع أكرادها، فسيخلق ذلك منطقتي حكم ذاتي كردية في تركيا وسوريا، متعاونتين مع بعضهما البعض، وكذلك مع كردستان العراق. أما بالنسبة لإيران فيرجّح الكاتب إمكانية إقامة منطقة كردية فيها مع بعض الدعم الخارجي إذا ما ضعفت الحكومة الإيرانية جراء معارضة داخلية أو هجوم خارجي، ولاسيما ان سابقة كهذه حصلت في السابق عندما **قررت جمهورية مهاباد الكردية** [1] الاستقلال عن إيران في العام ١٩٤٦بدعم من السوفييت.

أما في ما يتعلق بالنسبة السكانية للكرد فتتراوح بين ٣٠ إلى ٤٥ مليون، يتوزعون على ١٥-٢٠ مليون (٢٠-٢٥٪ من مجمل السكان) في تركيا، و ٦-٩ مليون (٨-١٢٪ من مجمل السكان) في إيران، و ٤,٥-٦ مليون (١٤-١٨٪ من مجمل السكان) في العراق، و ٢-٢,٥ مليون (٨-١١٪ من مجمل السكان) في سوريا، وحوالي ١,٥ مليون يعيشون خارج الشرق الأوسط.

أما عن العوامل المؤثرة على نشوء كردستان العظمى فيضع الكاتب سبع نقاط:

١. مزايا الوضع الكردي الحالي: فحكومة كردستان تستلم تقريباً ١٤ مليار دولار سنوياً من بغداد، حوالي ١٢٪ من ميزانية العراق السنوية. كما أن الإقليم لديه قواته العسكرية وشرطته الخاصة وبرلمانه وحكومته واقتصاده المستقل وكذلك نظامه التعليمي. ورغم الخلاف مع المركز حول عقود شركات النفط، ألا ان بغداد لم توقف تدفق مستحقات كردستان المالية.

٢. داخل الصعوبات الكردية: فحتى مع تمتع الكرد بحكم ذاتي في العراق، الذي يبدو كأنه أول نواة لكردستان العظمى إلا انهم أمام صعوبات كبرى، كتوحيد مناطق الطالباني والبرزاني في أربيل والسليمانية، وعليهم كذلك التواصل مع الكرد الأتراك والتعامل معهم كشريك كبير، كذلك حزب العمال PKK أقرب إلى حزب البرزاني من باقي الأحزاب، فضلاً على ذلك هناك صعوبات تتعلق باختلاف اللغة. لكن مع ذلك يعتقد الكثير من المفكرين والسياسيين الكرد أن باستطاعتهم تخطي هذه المشكلة كما استطاعت سويسرا ذات اللغات الرسمية الأربعة.

٣. الديمقراطية: الحكم الذاتي في العراق يدار كحالة خاصة حالياً؛ فالحزبان الرئيسان يداران من قبل زعيمين، وهذان الحزبان يديران الحكومة بشراكة متساوية، ومعظم التوظيف في سلك الحكومة. هذا يعني أن الاستقلال يعتمد على حزبين سياسيين رئيسين يتحكمان بالموازنة. والبنوك لم يتم تطويرها عمداً للتهرب من المراقبة، والمبيعات تدفع بالنقد بواسطة البنك، الأمر الذي يوضح من هو الذي يصرف، وهنا يتساءل د.ماتزي هل يمكن لديمقراطية حقيقية أن تنشأ عن هكذا نظام؟ وعلى الرغم من وجود حزب ثالث هو حزب كوران (تغيير) الذي يطالب بنهاية الفساد والفاشية، لكن سلطته، لحد الآن، ضعيفة، كما ان الجزء العراقي من كردستان العظمى سيكون لديه النفط والغاز ربما سيفرض على نظامها تبادل ومشاركة ثرواتها مع الآخرين، فعائدات النفط نادراً ما تؤدي لتطور الديمقراطية، وفقاً للكاتب.

٤. العلاقات الإقليمية: الكرد لن يدّخروا جهداً في تطوير علاقات جيدة مع جيرانهم الأقوياء، العرب والفرس والترك. لكن هناك القليل من الثقة المتبادلة بينهم، ويرجع الكاتب ذلك إلى أن خسارة العراق لمناطقه الكردية وكركوك لصالح كردستان العظمى سوف يؤدي إلى خسارة ١٥-٢٠ ٪ من أراضيه، و٢٠-٢٥٪ من احتياطياته النفطية، أما تركيا فستفقد ١٥-٢٠٪ من إقليمها، وإيران من ٤-٥٪ ، وسوريا ٥-١٠٪.

ويرى الكاتب أن أكثر حليف محتمل للكرد في الشرق الأوسط هي إسرائيل، على الرغم من أن أغلبية الكرد مسلمون سنة وأكثرهم يكرهون تل

أبيب، إلا ان زعيمهم مسعود البرزاني عمل عن قرب مع الإسرائيليين وأغلبية المفكرين الأكراد متعاطفين مع إسرائيل، الأمر الذي سيفتح آفاقاً واسعة للتعاون الاقتصادي والدبلوماسي والاستخباراتي وفي مجال التنمية الزراعية والتعليم العالي.

٥. العلاقات الدولية: النخبة السياسية الكردية مؤيدة للغرب، فهم يسعون إلى كسب دعم الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة، إلا ان التعاون العسكري مع الأخيرة يعتمد على واشنطن ذاتها وعلى تركيا أو مستقبل تركيا. فالكرد يمتلكون الموارد لشراء السلاح، وإذا تلقى الأتراك ضمانات بأن كردستان العظمى السنية ستكون فاصلاً بينهم وبين إيران الشيعية والعالم العربي، فربما ستكون أنقرة متعاطفة مع كردستان العظمى مسلحة تسليحاً خفيفاً.

٦. سياسة النفط وخطوط الأنابيب: كردستان العظمى ستكون منطقة استكشافات نفطية جذابة للشركات الكبرى؛ حتى الآن تُقدّر احتياطيات كردستان، عدا كركوك، بـ ٤ مليار برميل، وفي عام ٢٠١٣ أعلن الكرد أن تلك الاحتياطيات ٤٥ مليار برميل. إذا لم تستطع كردستان العظمى الوصول إلى البحر المتوسط من خلال الكرد الذين تبلغ ١٥-٢٠ ٪ في إقليم انطاكيا، لأجل استمرار استيراد وتصدير نفطهم وغازهم، فالدولة الجديدة ستبقى معتمدة على جيرانها.

لكن د.ماتزي يرشح تركيا، مرة أخرى، لتكون حليفاً محتملاً، ليس لأن أغلبية الكرد يعيشون فيها فقط، لكن بسبب العلاقات بين تركيا وكردستان العراق الودية مع وجود الاعتماد المتبادل. كذلك الترك من جانبهم يحتاجون النفط والغاز الذي يأتي من جنوب العراق عبر المناطق الكردية. كما أن الكرد الذين ينتفعون من عائدات النفط العراقي قادرون على دعم الاقتصاد التركي.

٧. المصادر والاقتصاد: إذا نال الكرد الأتراك استقلالهم الذاتي ستتنامى قوتهم. ومع كل هذا، فإن الكرد في تركيا يقيمون على منابع نهري دجلة والفرات وعلى السدود الرئيسة. ويعد الكاتب الماء سلعة استراتيجية في الشرق الأوسط، وأي حكومة تركية ستتعامل معها بحذر. في الوقت الحاضر، اقتصاد كردستان العظمى يزدهر بصورةكبيرة اعتماداً على عائدات النفط القادمة من بغداد، فهناك إمكانات لصناعة بتروكيمياوية وثورة تعليمية – فعدد الجامعات كثير بضمنها فرع الجامعة الأمريكية. أما في مجال الزراعة فتواجهها عقبة الاستيراد الرخيص من تركيا وإيران، والحل يأتي عبر تبنّي تكنولوجية متطورة، خصوصاً في هذه الأنحاء حيث جبال كردستان تتوفر فيها ميزة نسبية.

---

١. أُسست في أقصى شمال غرب إيران حول مدينة مهاباد التي كانت عاصمتها، وكانت دُويلة صغيرة مدعومة سوفييتياً كجمهورية كردية أُنشأت سنة ١٩٤٦ ولم تدم أكثر من ١١ شهراً.

رابط المقال: http://goo.gl/TVHc9x

استبدادية المالكي ضرورة أم اختيار ؟

الباحث: جوديث يافي
فورين بولسي – ٦/٦/ ٢٠١٢

ترجمة وتلخيص: حسين باسم
مراجعة: د. نصر محمد علي

هل كانت استبدادية صدام حالة شاذة أم نتيجة طبيعية للمعطيات التاريخية والثقافة السياسية السائدة، فإذا كانت حالة شاذة فستكون هناك فرصة لتصحيح المسار الديمقراطي في العراق أما إذا كانت نتيجة لهذه المعطيات فعندها سيدخل العراق في حقبة أخرى من القمع في ظل الاستبداد

أكد الكاتب في مستهل مقالته قائلاً: منذ أن أصبح نوري المالكي رئيساً للوزراء **بعد الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٠ لاحظ المراقبون جهوده المتزايدة لتعزيز سلطة الحكومة المركزية على حساب البرلمان والحكومات المحلية، وأنظمة الرقابة في إدارة الحكم لمرحلة ما بعد صدام. الكثير يصفون إجراءات المالكي بأنها تهدف إلى تعزيز قوته الشخصية واحتواء معارضيه الضعفاء والمنقسمين، سواء كانوا علمانيين أو طائفيين.**

ويرى الكاتب أن المعضلة السياسية الحالية في العراق تعود جذورها إلى التحالف الذي ظهر في مرحلة مابعد صدام والذي تشكل في المنفى الذي تكون من المؤتمر الوطني العراقي وحركة الوفاق الوطني والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة والحزبين الكرديين مع ممثلين عن مكونات عراقية صغيرة من المسيحيين والتركمان وقد اجتمعوا معاً لمدة وجيزة إبّان مجلس الحكم المعيّن من قِبل رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة بول بريمر. وقد شكلوا جوهر الفصائل المشاركة في تأسيس الحكومات الانتقالية واللجنة المختارة لكتابة دستور عام ٢٠٠٥.

ثم يستطرد الباحث ليوضح أن الدستور الحالي في العراق يعكس مخاوف وآمال سكان العراق المضطهدين كالمحرومين والمشكوك فيهم إبّان حكم صدام، وهم كل من الشيعة (الذين يشكلون حوالي ٥٥ في المائة من السكان) والأكراد (٢٠ في المائة) وجماعات وأقليات عرقية ودينية أخرى، إسلامية وغير إسلامية، فضلاً على العرب السنة الذين تقاسموا المنافع والمخاطر في خدمة صدام. **كان الهدف من صياغة الدستور هو منع العودة إلى الاستبدادية الديكتاتورية من قِبل زعيم أوحد والحد من صلاحيات الحكومة المركزية. وأُنيطت بالحكومة الاتحادية صلاحيات تتمحور حول الدفاع عن الدولة وحماية الشعب بينما السلطة الحقيقية لصنع القرار في إدارة الموارد وتوزيع الثروة ومهام الأمن المحلي تقع على عاتق حكومات المحافظات التي تسيطر عليها السياسات المحلية والأجهزة الأمنية.** ويحق

للمحافظات الاعتراض على القوانين الوطنية وتقرير تشكيل حكومات إقليمية، مثل حكومة إقليم كردستان، في حال اختار عدد من المحافظات القيام بذلك. قضايا صعبة للغاية ومثيرة للانقسام كان من الواجب معالجتها في عام ٢٠٠٥ **مثل حدود المحافظات، الأراضي المتنازع عليها (مثل كركوك) والسيطرة على موارد العراق النفطية، تم تأجيل حلها إلى وقت لاحق قد يكون أكثر ملائمة.**

ثم ان الدستور لم يؤسس للكونفدرالية بوصفها الشكل المطلوب لإدارة الحكم. وبالأحرى، صمم الدستور الحكومة المركزية مع عدد قليل من الصلاحيات وأسند سلطات أكبر للحكومات المحلية. وكان ذلك بسبب إصرار الكرد حيث ستكون الحكومة وتوزيع السلطة مشتركة وفقاً لتقسيمات العراق الأساسية الطائفية والعرقية من العرب السنة والعرب الشيعة، والكرد، على غرار النموذج اللبناني. وبواسطة هذه الخطة فإن كرد العراق ستكون لهم الرئاسة ووزارة الخارجية وحضور في مجلس الوزراء، والوظائف البرلمانية والعسكرية. **هذه الرؤية مرفوضة من قِبل المكونات الأخرى، وتواجه معارضة شديدة من قِبل رئيس الوزراء نوري المالكي.**

ثم يعود الكاتب ليتعرض إلى الجدل المحتدم حول رئيس الوزراء السيد نوري المالكي، فقد قام أولاً بتهميش معارضيه داخل الحزب، ثم تحرك ضد رئيس الوزراء الجعفري، ثم استبدله الحزب ليكون رئيساً للوزراء في عام ٢٠٠٦. في البداية، بدا المالكي الحاكم المناسب في الوقت المناسب، ولاسيما عندما تحرك ضد ميليشيا التيار الصدري في بغداد واحتوى التناحر بين الفصائل الشيعية المتنافسة في البصرة. ثم انتقلت حكومته لجذب عقود نفطية وتوزيع عائدات النفط تحت سيطرة الحكومة المركزية، ولكن كانت هناك تحركات أخرى فيها جانب مظلم. ثم يشير الباحث إلى عرض تقديمي في جامعة الدفاع الوطني في آيار / مايو وصفه خلاله الباحث البريطاني توبي دودج المالكي بأنه «الفارس» وبأنه «موظف رمادي اللون» وأضاف دودج أيضاً «**ان رئيس الوزراء يقوم بتعزيز نظام استبدادي، والذي ستكون له عواقب وخيمة**»، وحث الولايات المتحدة على «**اعتماد سياسة من أجل الحيلولة دون بروزه كدكتاتور**». قد انطلق ليكون آخر الرجال الذين يشكلون تهديداً مباشراً وعميقاً لما تبقى من الديمقراطية في العراق.

ثم يستطرد الباحث في هذا الصدد قائلاً: **بدأ المالكي من خلال استهداف الجيش والمحاكم والوزارات. وعندما شرع الجيش الأمريكي، وعلى الأخص القوات الخاصة الأمريكية، بنقل المسؤولية للعراقيين، أسس المالكي عدة كتائب خاصة داخل الجيش مثل كتائب مكافحة الإرهاب وفك ارتباطهم بوزارة الدفاع وغدت تحت إشرافه المباشر. ثم نقل مكتب القائد العام للقوات المسلحة إلى مكتب رئيس الوزراء، ويديره بواسطة أصدقاء أوفياء له. ثم قام بدمج الجيش والشرطة في مكتب واحد تحت قيادة جنرال واحد من أجل السيطرة على جميع وظائف الأمن.**

ثم لاحظ دودج وغيره أنه عبر احتفاظ

المالكي بلقب ومهام وزير الدفاع والداخلية، وتحريك الوحدات الأمنية الخاصة من وزارة الدفاع، وتطوير التسلسل القيادي العسكري، والسيطرة على التعيينات رفيعة المستوى، والالتفاف حول التسلسل القيادي العسكري، أحدث انقلاباً عبر تثبيت الجيش في سدة الحكم. وقد انتقل أيضاً إلى تشديد الرقابة على أجهزة المخابرات والأمن. كما هو الحال في زمن صدام، **فالعراق لديه الآن ستة أجهزة استخبارات وجميعها منفصلة الإشراف عن بعضها البعض.** ووفقاً للإحصائيات التي ذكرها دودج، فهناك ٩٣٣٠٠٠ شخص يعملون في قوات الأمن العراقية، أي ما يقدر بنحو ٨ في المائة من القوة العاملة العراقية و ١٢ في المائة من السكان الذكور. **ووفقاً لدودج فإنه مع سيطرة المالكي على قوات الأمن الخاصة والاستخبارات والشرطة، والسجون، لن يجرؤ أحد في العراق على تحديه.**

و قام المالكي أيضاً بخطوات مماثلة لتوطيد حكمه. إذ اعتمد تكتيكات مشابهة لتلك التي اعتمدها علاوي في تحقيق شعبيته من خلال اعتماد العلمانية والتحالف الوطني، فقد حاول بناء تحالف يضم عموم العراقيين في الأشهر التي سبقت الانتخابات التي جرت في مارس ٢٠١٠ واستمالة زعماء العرب السنة الساخطين على منافسه أياد علاوي والقياديين العلمانيين في القائمة العراقية. وعندما ثبت للمالكي بأن هذا غير كاف لاستمالة العرب السنة وأنصار العلمانية، عندها التفت إلى الخطاب الطائفي. إذ تحرك ليقترب من رجل الدين الشيعي المتطرف مقتدى الصدر الذي أغلق الباب بوجهه سابقاً وقام باعتقال قادة الميليشيا التابعة له. ثم اتهم خصومه بدعم عودة البعثيين والأعمال الانتقامية والتصفيات التي ستعقب عودتهم. وعند فوز القائمة العراقية بدعم من العرب السنة وحصولها على ٩١ مقعداً وحصول ائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي على ٨٩ مقعداً فقط، رفض المالكي النتائج، وبوصفه قائداً أعلى للقوات المسلحة أعلن أنه من دون إعادة فرز الأصوات سيكون هناك عودة للعنف. وعلى الرغم من أن الدستور حدّد بأن الحزب الفائز بأغلبية الأصوات في الانتخابات له الحق في تشكيل الحكومة الجديدة، غير أن المحكمة الاتحادية العليا قررت بأن الائتلاف المشكل تحت قبة البرلمان فيما بعد الانتخابات يمكن أن يأخذ هذا الحق من الحزب الفائز بأكبر عدد من المقاعد. لذا فإن انضمام الصدر للمالكي أعطاه السلطة للمضي قدماً وتجاهل العراقية وقادتها. وبعد التفاوض مع السياسيين الكرد والسنة في أربيل في نيسان ٢٠١٠، وافق المالكي على لائحة تضمنت ترتيبات لتقاسم السلطة فضلاً على إنشاء مجلس السياسات الاستراتيجية الذي كان من المزمع أن يتولى إدارته اياد علاوي إلا ان المالكي تراجع عن التزاماته ورفض تسمية وزير الدفاع والداخلية.

من الذي سوف يتحداه؟

ويشير الباحث إلى أن العديد من العراقيين الشيعة وربما بعض العرب السنة أيضاً ينظرون إلى المالكي كوطني شجاع على استعداد للتحرك ضد

المتشـددين الطائفيـين، بما في ذلك الميليشـيات الموالية لمقتدى الصدر أو المجلس الإسـلامي الأعلى في العراق (تنظيم الحكيم). وقد أجرى المعهد الوطني الديمقراطي (NDI) اسـتطلاعاً للـرأي في ابريل/ نيسـان أظهر أن **نسـبة تأييد المالكي قد قفزت من ٣٤ في المائـة إلى ٥٣ في المائـة في سـبتمبر ٢٠١١.** بينما يصور آخـرون المالكي بأنه صدام جديد. فالقيادات الكردية في العراق تحمل هذا التصور وخصوصاً رئيس حكومة إقليم كردسـتان العراق مسـعود برزاني، وسياسيون من العرب السـنة ينتمـون إلى قبائـل كانت تحظى بالرعايـة خلال حكم صـدام والتي وقفت إلى جانب القوات الأمريكية خلال ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وأيضاً من قِبل الأميركيين والبريطانيين الذين عملوا بشكل وثيق مع العرب السـنة أثناء الاحتلال الأمريكي. **ففي الأسلوب السياسي يذكرنا بصدام، إذ أصبح المالكي ذا مهارات على نحو متزايد في اسـتخدام الخطاب السياسي القومي عندما يناسـبه ذلك تارة ويتلاعب بالوتـر الطائفي عندما يتصور أنـه أداة أكثـر نفعاً تارةً أخرى.** إنـه داهية في تصميم التسـويات السياسـية مثـل اتفاق أربيل، لاسـتمالة خصومه وفي اسـتخدام الحجج الدستورية للدفاع عن رفضه لتنفيذ التنازلات السياسية السابقة في حين انه يتحرك لعزل وتخويف واعتقال معارضيه. وقد استفاد من انقسام القائمة العراقية في العام الماضي، وإحجام النواب البرلمانيين من العرب السـنة للاعتراض عليه علناً. ووفقاً لمصادر عراقية، فإن أبرز الساسة العرب السـنة الذين ضعفت ثقتهم بالمالكي بما فيهم صالح المطلك وأسـامة النجيفي وربما مشعان الجبوري، قد توصلوا على ما يبدو إلى تسـوية مؤقتة مع المالكي عبر السـماح للأولين أن يبقيا في منصبيهما ويسمح للجبوري بالعودة من المنفى في سوريا، وحتى الكرد لم يتفقوا تماماً على التصويت بحجب الثقة. ظهر رئيس الجمهورية جلال طالباني في أوائل يونيو/ حزيران في مؤتمر عقد في دوكان شمـل البرلمانيين الكرد ليحث المشـاركين على عدم دعم التصويت بحجب الثقة عن رئيس الـوزراء. بيد أن مقتدى الصدر مضى قدماً في طلبه للتصويت عليه.

ثم ان المالكي كان قد أفصح عن وجهة نظره التي تؤكد على أن تقاسـم السلطة أو إنشاء مناطق محافظات أكثر استقلالاً لن تحل مشاكل العراق الحالية. حيث إن دستور عام ٢٠٠٥ ليس مناسباً لحل هذه المشاكل غـير أن الأهم من ذلـك هو ضعـف الدولة. ورجح الكاتب صعوبة تحسن أوضاع العراق في ظل حكومة وحدة وطنية طالمـا يتم توزيع المناصب الوزارية على أساس الولاء.

ويعتقـد دودج أن الغـرض مـن قـوات المالكـي ممكن معرفتـه من خلال قياس حجمها. انطلاقا من هذا المعيار ومـع وجود قوى أمـن داخلي تقترب مـن أن تكون ضعف حجـم الجيـش الوطني، فـإن الغرض مـن القـوى الأمنية العراقيـة هـو لفـرض النظام على الشـعب وليـس لتوفير الأمـن الوطني. وقد أنشـأ المالكـي قوات أمنيـة عديدة ومسـتعدة لفرض إرادته على الشـعب، ولم يؤسس لدولة مسـتعدة وقادرة على توفير الخدمات التي تشـتد

الحاجة إليها مثل الكهرباء والماء.

وشككت الدراسة بقدرة الولايات المتحدة على الإصلاح داخل العراق ولاسيما في ظل عدم تفعيل الكثير من بنود اتفاقية الإطار الاستراتيجي التي حددت العلاقة بين الطرفين بعد الانسحاب. وان المؤشر الوحيد الواضح للعلاقة يتجلى في مبيعات الأسلحة التي هي قيد النظر، بما في ذلك مقاتلات F١٦ والدبابات وغيرها من المعدات. إن التكنولوجيا الجديدة سوف تمكن الأجهزة الأمنية العراقية من كبح الاضطرابات لكن من غير وجود اتفاق استراتيجي، كيف ستتوقع الولايات المتحدة التأثير على أي سلوك سيء من قِبل الحكومة العراقية ضد شعبها؟

أما من زاوية الكرد فالباحث يشير إلى أن توتراتهم تعود بآثار غير مقصودة على العراقيين العرب. فعلى الرغم من موقف مسعود برزاني، إلا ان الأحزاب الكردية العراقية لا تدعم التصويت بحجب الثقة عن المالكي لأنه قد أعطاهم صفقة جيدة. **الجيش العراقي قوي ومتماسك بما فيه الكفاية لتحقيق الاستقرار في مواجهة أي انتفاضة في وسط العراق على الأقل، إلا انه ربما لا يكون قوياً بما يكفي لخوض معركة مع الأكراد في الشمال**، ولكن على المدى الطويل ومع أسلحة وموارد جديدة، ستكون بغداد أقوى وأكثر قدرة على التعامل مع المشاكل الأمنية حول المناطق المتنازع عليها، ولكن مع ذلك يعتقد دودج أن قرار التحرك ضد برزاني من شأنه أن يؤدي إلى صراع طويل الأمد.

ويختتم الباحث مقاله بالإشارة إلى أن **الجيش الأمريكي مايزال لديه القدرة على التأثير في الشؤون العسكرية بسبب مبيعات المعدات وبرامج التبادل والتدريب. ويعتقد آخرون أن النتيجة الوحيدة ستكون فوضى سياسية أو العودة إلى الفوضى كما في ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إذا استمر المالكي في نهجه الحالي. ويشير أحد العراقيين بأن الحالة الراهنة للدولة ربما ستستمر للعام المقبل أو أكثر، وربما حتى انتخابات عام ٢٠١٤ مع برلمان جديد. وقال: إنه يعتقد أن انتخابات حرة ونزيهة ما تزال ممكنة. ويقر بخيبة أمله في إجراءات المالكي لكنه مثل العديد من العراقيين يأمل بتجنب العودة إلى الفوضى التي سادت قبل تولي المالكي لرئاسة الحكومة.**

ويبقى سؤال أخير كان قد تم طرحه عند إزالة صدام، هل كان الأخير يمثل حالة شاذة أم نتيجة طبيعية للمعطيات التاريخية والثقافة السياسية السائدة؟ فإذا كان حالة شاذة، عندها ستكون الفرصة لحقبة أخرى من القمع في ظل الاستبداد الأبوي ضئيلة، **ولكن إذا كان نتاج الثقافة السياسية والتاريخ، فإن المالكي يمكن أن يمثل صدام المقبل.** دعونا نأمل أن لا يكون هذا هو الحال.

رابط المقال: http://goo.gl/BAJxEC

العراق يتوقّع عودة قوية للنمو في القطاع النفطي في ٢٠١٤

إعداد: د.حيدر حسين آل طعمة

قال مسؤول كبير في قطاع النفط العراقي لوكالة رويترز: إن بلاده تتوقع عودة قوية إلى النمو بالقطاع النفطي العام المقبل في حين تدفع الشركات الأجنبية العاملة بالحقول الجنوبية الإنتاج نحو أعلى مستوى له على الإطلاق.

وقال ثامر غضبان رئيس هيئة المستشارين في مجلس الوزراء العراقي يوم الأربعاء (٢٣ تشرين الأول): إن من المتوقع أن تزيد الإمدادات بما لا يقل عن ٥٠٠ ألف برميل يومياً إلى ٣،٥ مليون برميل يومياً في المتوسط مع تسارع نمو إنتاج حقل مجنون الذي تديره شركة رويال داتش شل وحقل الغراف الذي تديره بتروناس الماليزية وحقل الحلفاية الذي تديره شركة بتروتشاينا. ومن المنتظر أيضاً أن يتم تشغيل حقل بدرة الذي تديره جازبروم نفت الذراع النفطية لشركة جازبروم الروسية.

وقال غضبان: إنه إذا زاد الإنتاج بمقدار ٥٠٠ ألف برميل يومياً خلال عام ٢٠١٤ واستقر سعر النفط فوق ١٠٠ دولار للبرميل سيكون ذلك إيجابياً مقارنة بهذا العام.

ورجّح غضبان، وهو وزير سابق للنفط، أن يبلغ متوسط الإنتاج في العام الحالي أكثر من ثلاثة ملايين برميل يومياً بزيادة طفيفة عن عام ٢٠١٢ لكنه قال: إن من المرجّح أن يصل معدل الإنتاج بنهاية العام إلى مستوى ٣،٥ مليون برميل يومياً.

وبلغت صادرات النفط العراقية ٢،٤ مليون برميل يومياً هذا العام لكنها تراجعت إلى مليوني برميل يومياً الشهر الماضي لتصل إلى أدنى مستوى في ١٩ شهراً. وتسببت أعمال الإصلاح والتوسعة في مرفأ البصرة النفطي الاستراتيجي بخفض شحنات خام البصرة الخفيف الذي يشكل تصديرها معظم إيرادات بغداد من التصدير.

وقال غضبان: إن هذا الأمر قد انتهى وإن الصادرات آخذة في النمو، وفور استكمال توسعة المرفأ بحلول منتصف عام ٢٠١٤ فسوف يمد العراق بطاقة تصدير بحرية قدرها أربعة ملايين برميل يومياً.

وذكر المسؤول النفطي العراقي أنه إذا تم التغلب على العقبات الكثيرة المتعلقة بالسياسة والبنية التحتية فقد يرتفع الإنتاج العام القادم مقترباً من أربعة ملايين برميل يومياً ليتجاوز المستوى القياسي الذي سجله العراق في عام ١٩٧٩ عندما بلغ الإنتاج ٣،٨ مليون برميل يومياً.

لكنه أضاف أن هذا السيناريو مستبعد مشيراً إلى أن إنتاج أربعة ملايين برميل يومياً هدف يصعب تحقيقه وأن الوصول بمتوسط الإنتاج خلال العام ٢٠١٤ إلى ٣،٥ برميل يومياً سيكون أكثر واقعية.

الشهرستاني يطالب الإقليم بتسليم الإيرادات النفطية إلى المركز

إعداد: د.حيدر حسين آل طعمة

قال الدكتور حسين الشهرستاني على هامش احتفالية افتتاح الإنتاج في حقل مجنون النفطي بمحافظة البصرة (٦ تشرين الأول)، نقلاً عن شبكة الإعلام العراقي: إن المبالغ المترتبة على إقليم كردستان للحكومة الاتحادية نتيجة امتناعه عن تسليم إيرادات الخام المنتج من قِبله البالغ ٢٥٠ الف برميل يومياً بلغت بحدود عشرة مليارات دولار، مؤكداً أن موازنة العام الحالي تحوي بنداً واضحاً وصريحاً يؤكد أن الإقليم يتحمل تبعات عدم التسليم ويجب إجراء تسوية بالموازنة لاسترداد الخسائر المالية المترتبة عن عدم التسديد.

وتوقع الشهرستاني إدراج البند نفسه في موازنة العام المقبل بضمانات أشد تركيزاً على استرداد الحكومة المركزية لجميع خسائرها المالية نتيجة عدم تسليم العوائد إليها.

من جانب آخر عدَّ الشهرستاني حقل مجنون الأهم في محافظة البصرة، التي تحوي حقولاً عملاقة أخرى لم تحظَ بفرصة لتطويرها، داعياً إلى ضرورة تطوير ثروات البلاد لتحقيق أعلى الإيرادات المالية، مشيراً إلى أهمية وضع خطة مدروسة للمتطلبات الآنية للمواطنين، إلى جانب إيجاد بنى تحتية، كالمدارس والمستشفيات ومشاريع السكن والمياه والمجاري.

من جانبه، أشار وزير النفط عبد الكريم لعيبي، إلى أن المدة القليلة المقبلة ستشهد نصب أكبر جزيرة نفطية في العالم ضمن المياه الإقليمية العراقية لتقديم الخدمات اللوجستية للموانئ، وهو ما سيتيح إيجاد أكبر المنافذ العالمية الخاصة بتصدير الخام، ما سيسهم بزيادة قدرة العراق التصديرية إلى خمسة ملايين برميل يومياً خلال العام المقبل، مقابل إنتاجه الحالي البالغ ٣,٤ ملايين برميل يومياً بعد أن تمت إضافة ما تم إنتاجه من حقل مجنون والبالغ ١٧٥ الف برميل يومياً، متوقعاً وصول الإنتاج بحلول العام ٢٠١٨ إلى ٦ ملايين برميل يومياً، مشيراً إلى أن إنتاج حقل مجنون حُدد في البداية بـ ١٧٥ الف برميل ليصل إلى نحو مليون برميل يومياً في المستقبل.

يذكر أن حقل مجنون هو أحد أكبر خمسة حقول نفطية في العالم، وتعتقد وزارة النفط العراقية أنه يحتوي على خزين يصل إلى ٣٨ مليار برميل، وكانت بدأت عمليات استخراج النفط منه في العام ١٩٧٨، ثم توقفت كلياً بسبب نشوب الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، وأواخر عام ٢٠٠٩ وصل إنتاج الحقل بالجهد الوطني إلى ٩٠ ألف برميل يومياً، وفي عام ٢٠١٠ تعاقدت وزارة النفط ضمن جولة التراخيص الثانية، مع ائتلاف تقوده شركة رويال دتش شل البريطانية الهولندية لتطوير الحقل.